

اعرابه فيضعف ثابته مطلقا حتى كان اوزن في ايت ويا في هذين  
 كلام في هذا المقام في باب الكناية والنسب على التعداد هو كما  
 مر في كتابه الاخر في وجه الانشاء والاخبار وهو ان  
 فاقام اسم الفعول مقام المصدر فيه ان صبغة معاملة مسند تأتي  
 مصدرها ميميا لا فعلا كما في اسم مفعول وايسم زمان  
 واسم مكان فبلا جعل مسندا من اول الامر مصدره في الخلق  
 عن تكلف هذه الالقمة وعند صلته اسم الجار والمجرور  
 المتعلقين به وهذا اليه واحتمل ان تغديرها لان الاسم  
 يقطع النظر عنها لا يتصل بالاسم بل يتصل به فيه الفعل  
 اذ كما ان يكون مسندا اعتمادا على التوقف اي التعلق  
 اعتمادا المراد بان الاعتماد على التوقف لا يستند في مقام  
 التوقف وروى في كتابه بان الاعتماد عليه في مراد لا يؤثر  
 ولا حاجة الى التكلف منه جعل اللام في الاسم بمعنى  
 الي متعلقة بمسند للاختصاص مع ذلك ان تغديره صلة التمييز  
 وقول البعض لا حذف في الكلام على هذا غير صحيح لان لا يريد  
 تغدير متعلق مسند فقط ولا يستدل بالاسم اي على التمييز  
 وقيل يجوز الابداء الي الجملة مطلقا وقيل يجوز بفتح كونه المسند  
 قلبا واقتضائه تعلق نحو ظاهر اقا مزج وجعلوا منه قوتفا  
 بدل الام من بعد ما راوا الاما فهو على الاول موزون بان في بداهة وجود  
 على العبد المعلوم من الفاعل ويسمونه مجهول القدر نحو فاس قالوا ليسخفنه  
 وقيل بشرط ذلك كون المعلق انهما ما واي بسطه في باب الفاعل وتتم  
 بالمعديين تغديره ميميا منسوب اليه من زمان وانما حقت الازالة استقلال  
 الجمع بين التثنية من باب التثنية وهو مثل للدر الذي لم يصيب في الناس

ليسجننه

كلمة

Copyrighted material